

عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات
حول أعمال المحاكم المالية أمام البرلمان

4 مايو 2016

باسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسول الله وصحبه،

السيد رئيس مجلس النواب، السيد رئيس مجلس المستشارين، السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون.

يشرفني ويسعدني أن أحضر أمام مجلسكم الموقر لأعرض على أنظاركم خلاصة أعمال المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات تنفيذا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور.

وكما تعلمون فقد عمل دستور المملكة على الارتقاء بالمجلس الأعلى للحسابات بصفته الهيئة العليا لمراقبة المالية العمومية كما خول له مهام تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة.

وغني عن القول إن دور المجلس في مساعدته للبرلمان ضمن المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العمومية من شأنه أن يسهم في إغناء مسار الديمقراطية ببلادنا من خلال المساءلة والمناقشة حول تنزيل السياسات العمومية وتقييمها ورصد الاختلالات التي قد تشوبها.

كما أن الاختصاصات الدستورية المتعددة لكل من المجلس والمجالس الجهوية للحسابات تمنح لهذه الهيئة دورا فاعلا في مراقبة المال العام والتقيد بالضوابط السارية على الأجهزة الخاضعة للمراقبة، سواء تعلق الأمر بمرافق الدولة ومؤسسات القطاع العام أو بالجماعات الترابية والهيئات التابعة لها، وكذا بمراقبة نفقات الحملات الانتخابية والأحزاب السياسية والتصريح الاجباري بالممتلكات وجمعيات المجتمع المدني المستفيدة من الدعم المالي للدولة.

وأود من خلال هذا العرض أن أتوقف عند بعض الجوانب الأساسية لتطور المالية العمومية سنة 2013 بناء على المعطيات الحسابية النهائية لتلك السنة، وكذا عند أهم مؤشرات الظرفية المالية والاقتصادية لسنة 2015 قبل أن أعرض على أنظاركم بعض الأنشطة والمهام الرقابية ذات الصبغة الاستراتيجية التي أنجزت مؤخرا أو التي توجد ضمن برامج العمل التي اعتمدها المجلس. كما أود أن أشير بأن التقرير السنوي الأخير الذي تشرفت برفعه إلى صاحب الجلالة نصره الله وتوجيهه إلى السادة رئيس الحكومة ورئيسي غرفتي البرلمان، يتضمن المعطيات والملاحظات والتوصيات الدقيقة فيما يخص كل أعمال المجلس والمجالس الجهوية للحسابات.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون

وضع المجلس بين أيديكم تقريرا حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2013 وتصريحا عاما بمطابقة حسابات المحاسبين العموميين الفردية للحساب العام للمملكة، وذلك طبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور وعملا بمقتضيات المادة 66 من القانون التنظيمي لقانون المالية المتعلقة بالوثائق الواجب إحالتها على البرلمان قصد مناقشة قانون التصفية.

وتثير النتائج النهائية المتعلقة بتنفيذ قانون المالية برسم سنة 2013 خمس ملاحظات رئيسية:

أولاً: لجأت الحكومة إلى خفض مستوى الاستثمارات بموجب مرسوم يقضي بوقف تنفيذ جزء من نفقات الاستثمار بمبلغ 15 مليار درهم، كما اتخذت قرار تحديد نهاية أكتوبر 2013 كأجل أقصى لإصدار مقترحات الالتزام، وهو ما أدى إلى الحد من استهلاك ميزانية الاستثمار.

ثانيا: تم تسجيل تغييرات ملحوظة على مستوى تنفيذ النفقات بالمقارنة مع التوقعات، فقد بلغت الاعتمادات المفتوحة في إطار قانون المالية ما قدره 358 مليار درهم، فيما وصلت الاعتمادات النهائية إلى ما يناهز 455 مليار درهم، أي بزيادة إجمالية قدرها 27,04%. ويعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى الاعتمادات المرحلة وكذا رفع سقف تكاليف كل من الحسابات الخصوصية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

ثالثا: على مستوى الموارد يتبين أن النسبة الإجمالية للتحويل لم تتعد نسبة 92% من توقعات قانون المالية لسنة 2013، وهو ما يشكل تراجعا ملحوظا مقارنة مع سنة 2012 التي سجلت نسبة تحويل ناهزت 104%. وإذا كانت المداخيل الجبائية برسم السنة المالية 2013 قد عرفت بصفة إجمالية استقرارا مقارنة مع سنة 2012، فإن مستوى تحويل المداخيل غير الجبائية قد سجل انخفاضا بلغ نسبة 6,17%.

رابعا: تقليص عجز الميزانية سنة 2013 إلى نسبة 5,1% من الناتج الداخلي الخام بعد أن سجل العجز نسبة قياسية بلغت 7,2% سنة 2012، أي بفارق 2% من الناتج الداخلي الخام خلال سنة واحدة، حسب معطيات التقرير السنوي لبنك المغرب برسم سنة 2014.

خامسا: تفاقم المديونية العمومية خلال سنة 2013 فقد ارتفع حجم الدين العمومي للخرزينة من 493,7 مليار درهم سنة 2012 إلى 554,3 مليار درهم مع نهاية السنة المالية 2013، أي بزيادة 60,6 مليار درهم مسجلا بذلك ارتفاعا على مستوى نسبة المديونية في الناتج الداخلي الخام، إذ بلغت 63,5% سنة 2013 مقابل 59,6% خلال السنة التي سبقتها.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع قانون التصفية وكذا الحساب العام للمملكة برسم سنة 2013 لم يتضمن أية معطيات حول قيمة الاقتراضات الداخلية ذات الأمد القصير (أقل من سنتين) والتي لا يتم احتسابها كموارد للميزانية، علما أن هذا النوع من التمويلات كلف خزينة الدولة أزيد من 5,75 مليار درهم كقوائد وعمولات.

أما فيما يخص الدين العمومي، والذي يدخل في نطاقه دين الخزينة والديون المضمونة من طرف الدولة، فقد بلغ جاري الدين العمومي 678,85 مليار درهم بنهاية سنة 2013، مقابل 591,85 مليار درهم عند متم سنة 2012، أي بزيادة 87 مليار درهم، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 12,8% مقارنة مع السنة السابقة. وبالتالي فقد عرفت سنة 2013 زيادة قياسية بالمقارنة مع الثماني سنوات الأخيرة.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

خلال سنة 2014 تمكنت المالية العمومية من استعادة بعض توازنها ولو بصفة جزئية إثر الإجراءات الهادفة إلى الزيادة في الموارد والاستقرار النسبي للنفقات. وقد سبق لي من خلال العرض الذي تشرفت بتقديمه أمامكم في السنة الفارطة أن أبرزت السمات الرئيسية لأوضاع المالية العمومية لسنة 2014، وسنعمل على موافاتكم بتقرير المجلس عن تنفيذ قانون المالية والتصريح العام بالمطابقة المتعلق بهذه السنة، أملين أن نتوصل بالنتائج الحسابية النهائية في أقرب الآجال.

وبالوقوف عند أهم المعطيات المتوفرة حاليا، فإن **تنفيذ قانون المالية لسنة 2015**، قد تأثر بالظرفية الاقتصادية التي تميزت على مستوى المبادلات الخارجية بتراجع الأسعار العالمية للمواد النفطية وللمنتوجات الغذائية الأساسية.

وقد انعكس هذا التراجع بصفة إيجابية على الميزان التجاري لبلادنا الذي أمكنه توفير ما يناهز 32,11 مليار درهم خلال سنة 2015، نتيجة:

- انخفاض الفاتورة الطاقية، إثر التراجع المزدوج للأسعار والكميات المستوردة، بقيمة 26,11 مليار درهم، أي بنسبة 28,1%؛
- انخفاض واردات المنتجات الغذائية بقيمة 6 مليار درهم، أي بنسبة 14,3%.

وعلى مستوى الصادرات، تميزت الوضعية خلال سنة 2015 بالأداء الجيد لمبيعات المكتب الشريف للفوسفاط (+15,6%) وتلك المرتبطة بالمهن العالمية للمغرب، حيث عرف تصدير صناعات السيارات زيادة بلغت 20,7%، وأجزاء الطائرات نسبة 4,3%. كما سجل تصدير المواد الفلاحية ارتفاعا بزيادة 13,9%.

وكننتيجة لهذه التطورات الإيجابية، سجلت جل مؤشرات الحسابات الخارجية تحسنا ملحوظا، انعكس بشكل واضح على المالية العمومية، وذلك على عدة مستويات:

أولاً: على مستوى عجز الميزان التجاري، الذي انخفض بحجم إجمالي وصل إلى 34,9 مليار درهم، أي بنسبة 18,6% بالمقارنة مع 2014

ثانياً: على مستوى عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات، حيث تراجع من 5,7% من الناتج الداخلي الخام سنة 2014 إلى 2,3% مع نهاية 2015، إثر استمرار وتيرة نمو تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 3%، وبالموازاة مع تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثالثاً: على مستوى الاحتياطات الدولية، التي ارتفعت إلى 224,6 مليار درهم بزيادة 23,5%، أي ما يعادل 6 أشهر و24 يوماً من واردات السلع والخدمات.

رابعاً: على مستوى تحملات المقاصة، التي تراجعت من 32,7 مليار درهم سنة 2014 إلى ما يقارب 14 مليار درهم سنة 2015 (عوض 22,9 مليار درهم المرتقبة)، علماً أن الحكومة سبق أن اتخذت عدة تدابير في هذا المجال منها:

- تحرير أثمان المواد البترولية السائلة ابتداء من فاتح دجنبر 2015؛
- تعويض الدعم لفائدة الفيول الموجه لإنتاج الكهرباء بإمدادات مباشرة للمكتب الوطني للماء والكهرباء، في أفق تقليصها تدريجياً وحذفها سنة 2017.

أما فيما يخص تطور النفقات العادية الأخرى، فقد واصلت كتلة الأجور منحها التصاعدي خلال سنة 2015، حيث بلغت 102,7 مليار درهم، أي ما يزيد عن 56% من المداخيل الجبائية، بل تصل هذه النسبة إلى 65,3% إذا أضيفت إلى ذلك التحملات الاجتماعية، وبالتالي فإن مؤشر هذه النفقات بالنسبة للناتج الداخلي الخام يظل في مستويات مرتفعة تصل إلى 12,05% سنة 2015.

ونسجل بهذا الصدد المستجدات التي أتى بها القانون التنظيمي لقانون المالية بخصوص ضرورة إدراج التحملات الاجتماعية أي مساهمات الدولة في أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد ضمن نفقات الموظفين، مما سيدعم الشفافية في استغلال معطيات الميزانية ويساعد على معالجة الاختلالات البنوية التي تطبعها.

على مستوى نفقات الاستثمار، بلغت الأداءات عند نهاية 2015 ما يناهز 58,5 مليار درهم بزيادة 7,8% بالمقارنة مع سنة 2014. كما عرف حجم

الاعتمادات المرحلة عند متم 2015 تزايداً عما كان عليه في السنة السابقة، مما يُوّشر على أن تنفيذ ميزانية الاستثمار لا يزال يعرف العديد من الاختلالات، سواء على مستوى الالتزام أو على مستوى مسالك أداء النفقات العمومية.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم، السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

فيما يخص موارد الخزينة، فقد تراجعت المداخيل غير الجبائية خلال سنة 2015 بما يناهز 6,10 مليار درهم أي بنسبة تقارب 30% بالمقارنة مع سنة 2014. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض وتيرة مساعدات دول مجلس التعاون الخليجي (3,7 مليار درهم مقابل 13,7 مليار درهم سنة 2014)، وكذا انخفاض المداخيل المتأتية من المؤسسات والمنشآت العمومية، كالمجمع الشريف للفوسفاط (ناقص 2 مليار درهم) والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (ناقص 500 مليون درهم). وفي المقابل سجلت موارد الخزينة بعض المداخيل الاستثنائية سمحت بتغطية هذا التراجع، نذكر منها حصيلة الترخيص للأنترنيت من الجيل الرابع (4G) بمبلغ 1,7 مليار درهم خلال شهر أبريل 2015.

وبناء على المعطيات الأولية لتنفيذ الموارد والنفقات، فإن وضعية المالية العمومية لسنة 2015 عرفت تحسناً في نسبة عجز الميزانية، إذ بعد الانخفاض الملحوظ فيما بين سنة 2012 (2,7%) و2013 (1,5%)، واصل عجز الميزانية منحاه التراجعي، حيث بلغ 4,9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2014، و4,3% سنة 2015 مستقراً في مستوى توقعات قانون المالية.

وإذا كانت نسبة عجز الميزانية قد انخفضت، فإن ديون الخزينة، على الرغم من استقرار حصتها بالنسبة للناتج الداخلي الخام في مستوى 63,4% عند نهاية سنة 2015، قد واصلت ارتفاعها خلال السنتين الأخيرتين، حيث انتقل حجمها من

584,2 مليار درهم عند نهاية سنة 2014 إلى 626,6 مليار درهم في متم سنة 2015 أي بإضافة 42,4 مليار درهم لمديونية الخزينة، تم اكتتابها في السوق الداخلية. وبالمقابل سجل حجم الدين الخارجي للخزينة استقرارا في المستوى المسجل عند نهاية سنة 2014 بما يقارب 140 مليار درهم.

وبخصوص خدمة دين الخزينة، فقد ارتفعت من 133 مليار درهم سنة 2014 إلى 143 مليار درهم سنة 2015، دون أن تسجل تغييرا بشأن نسبتها من الناتج الداخلي الخام، حيث بقيت مستقرة في حدود 14,5% من الناتج الداخلي الخام.

وفيما يخص الدين العمومي، بما في ذلك الدين الذي يستفيد من ضمان الدولة، فإن حجمه عرف ارتفاعا ملحوظا حيث انتقل من 743 مليار درهم سنة 2014 إلى 807 مليار درهم سنة 2015 أي بقيمة تجاوزت 64 مليار درهم ويمثل 81,3% من الناتج الداخلي الخام.

أما بشأن شروط تمويل الخزينة، فقد سجلت تحسنا ملحوظا بالمقارنة مع سنة 2014. وهكذا عرف متوسط أمد الدين الداخلي للخزينة ارتفاعا من خمس سنوات وتسعة أشهر سنة 2014 إلى ست سنوات وثلاثة أشهر سنة 2015. كما أن سعر الفائدة السنوي المرجح عند الإصدار شهد انخفاضا مهما من 4,27% إلى 3,08% بين السنتين المذكورتين.

وانطلاقا من هذه المعطيات، فإن المجلس الأعلى للحسابات إذ يثمن الاستمرار في تحسن شروط تمويل الخزينة، يوصي بالتزام سياسة حذرة إزاء تواصل المنحى التصاعدي للدين العمومي بجميع مكوناته، ويحث الحكومة على بذل مزيد من الجهود قصد التحكم في ارتفاعه. خصوصا وأن المجلس يسجل عدة اختلالات على

مستوى أداءات الخزينة ومؤشرات المالية العمومية، سأقتصر هنا على عنصرين أساسيين منها:

أولاً: تراكمّ لمتأخرات الأداء، فإذا اقتصرنا على متأخرات الضريبة على القيمة المضافة المستحقة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية دون القطاع الخاص، نلاحظ أنها انتقلت من 8,7 مليار درهم سنة 2010 إلى 25,18 مليار درهم عند نهاية 2015، أي ما يناهز 48% من مداخيل ميزانية الدولة من الضريبة على القيمة المضافة. وتعتبر هذه المبالغ ديونا على الدولة إزاء أكبر المؤسسات التابعة للقطاع العام، والتي تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا. ويتعلق الأمر أساسا بالمجمع الشريف للفوسفاط، والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والمكتب الوطني للسكك الحديدية، وشركة الخطوط الجوية الملكية المغربية.

ومن شأن عدم معالجة هذه الديون أن يحد من قدرة المؤسسات المعنية على الوفاء بالتزاماتها المالية كما أنها تشكل إحدى المخاطر التي قد تهدد المالية العمومية.

ونسجل بهذا الخصوص بعض التدابير الإيجابية التي اتخذت مؤخرا في اتجاه الحد من تراكم دين هذه الضريبة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية منها أساسا:

- تمكين كل من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والمكتب الوطني للسكك الحديدية، من قروض بنكية قصد التخفيف من إكراهات الديون التي تعاني منها المؤسسات إزاء المتعاقدين معهما؛
- الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للطائرات والتجهيزات وقطع الغيار المستعملة في عمليات الإصلاح، وكذا بالنسبة لعمليات استيراد القطارات والتجهيزات السككية؛

• تطبيق السعر العادي للضريبة على القيمة المضافة البالغ 20% على عمليات النقل السككي بهدف تخفيض دين الضريبة الذي تعاني منه هذه المؤسسة العمومية.

وكما تعلمون فإن هذين التدبيرين الأخيرين تم إقرارهما بمقتضى قانون المالية لسنة 2016.

ثانياً: وقف جزء من الإمدادات التي تمنحها الدولة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، والذي لم يتم تحويله لفائدتها بمبلغ إجمالي وصل إلى 8,9 مليار درهم عند نهاية سنة 2015. ونظراً لحجم هذه المتأخرات، فقد انعكست بصفة سلبية على هذه الهيئات التي أصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها إزاء الموردين والمتعاقدين معها.

واعتباراً لما قد يترتب عن هذه الوضعية من آثار وخيمة، فإن المجلس يدعو إلى معالجة هذه الديون في آجال معقولة بهدف استقرار الوضعية المالية للمؤسسات العمومية المعنية. وإذا كان هامش التدخل في هذا المجال قد يبدو ضيقاً نظراً للتأثير المباشر والمزدوج على نسبة عجز الميزانية وحجم ديون الخزينة، فإن وفاء الدولة بالتزاماتها من شأنه ضخ المزيد من السيولة في النسيج الإنتاجي الوطني، وتمكين العديد من المقاولات الصغرى والمتوسطة من مستحققاتها، مما سيساعدها على مواجهة إكراهات التمويل التي تعتبر إحدى أهم العراقيل التي تواجهها.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون؛

إننا إذ نسجل مجهود الحكومة في إطار تنفيذ ميزانية سنة 2015 بتخصيص أغلفة جد مهمة لدعم استراتيجيات المغرب القطاعية وفي مجالات متعددة:

- كالفلاحة، عبر مخطط المغرب الأخضر وبرنامج التنمية القروية والمناطق الجبلية؛
- والصناعة، عبر مخطط التسريع الصناعي؛
- والسياحة، عبر مخطط رؤية 2020؛
- والبناء والتعمير؛
- والتشغيل، عبر الاستراتيجية الوطنية للتشغيل؛

نسجل، في المقابل، الظروف الصعبة التي تمر منها العديد من القطاعات والمقاولات الصغرى والمتوسطة، حيث تراجع إقبالها على التمويل البنكي وتدهورت قدراتها على الاستثمار وخلق فرص الشغل بنسب غير معهودة، مما يستدعي ملاءمة وتحيين تلك الاستراتيجيات بمشاركة الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين بهدف ضمان مردودية أكبر للمجهود المالي للدولة، واستعادة المقولة الوطنية لديناميتها، لما لذلك من آثار إيجابية على رفع وتيرة النمو، وإحداث فرص الشغل، وتوفير ظروف العيش الكريم لشرائح واسعة من المواطنين.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون؛

إن عدم توازن أنظمة التقاعد يشكل مخاطر كبيرة بالنسبة للمالية العمومية، كما يمثل تهديدا لضمان ديمومة هذه الأنظمة وتمكنها من الوفاء بالتزاماتها المستقبلية تجاه المتقاعدين الحاليين والمستقبليين. وقد أفضى التشخيص الذي قام به المجلس سنة 2013 إلى ضرورة إيجاد حلول شمولية، والتعجيل بمباشرة مسلسل من الإصلاحات الآنية والعميقة، يشمل جميع أنظمة التقاعد المتواجدة، ويمتد على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

وإذا كان اتفاق سنة 2003 ما بين الهيئات النقابية والحكومة، والذي اقتصر على الرفع من الاقتطاعات بنسبة 6% على ثلاثة مراحل (2004-2006) وأداء 11,5 مليار درهم كمتأخرات للدولة تجاه الصندوق المغربي للتقاعد، قد مكن من رفع احتياطات هذا الصندوق من 16 مليار درهم سنة 2003 إلى 85 مليار سنة 2014، فإن عدم تفعيل توصيات الهيئة الوطنية لإصلاح منظومة التقاعد، لأبريل 2007، قد فوت على الصندوق إمكانيات تدعيم احتياطاته، وأدى إلى تدهور وضعيته بشكل ملحوظ، حيث صارت المساهمات غير كافية لتغطية الالتزامات، إذ تم تسجيل عجز بمبلغ 936 مليون درهم سنة 2014، و 2,8 مليار درهم سنة 2015، و 6,8 مليار سنة 2016 (أي 10,6 مليار خلال ثلاث سنوات).

وبخصوص الإصلاحات المدرجة ضمن مشاريع القوانين، التي تم اعتمادها من قبل الحكومة، و تقديمها للبرلمان فإنها، وإن كانت ضرورية، تبقى غير كافية نظرا لعدة اعتبارات، من ضمنها ما يلي:

- لا يشمل الإصلاح المقياسي المقترح مجموع أنظمة التقاعد بل يقتصر على الشق المدني للصندوق المغربي للتقاعد، وبالتالي لا يساهم في إحداث تقارب بين أنظمة التقاعد حتى داخل القطاع العام. فعلى سبيل المثال، يحدد المشروع سن الإحالة على التقاعد في 63 سنة بالنسبة للصندوق المغربي للتقاعد، في حين تم الإبقاء على حد 60 سنة بالنسبة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد؛

- لن يمكن الإصلاح المقياسي سوى من تقليص العجز الحالي، إذ ستظل المساهمات غير كافية لتغطية الالتزامات وسداد رواتب التقاعد. وسيظل العجز قائما، بل سيأخذ منحاً تصاعدياً خلال السنوات المقبلة، حيث سينخفض من 6,8 ملايير درهم سنة 2016 إلى 3,2 مليار درهم سنة

2017 مع بداية تنزيل الإصلاح المقترح، وسيتجه إلى الارتفاع سنة 2020، ليصل إلى 4,1 مليار درهم، ثم يتواصل هذا المنحى التصاعدي إلى حدود استنزاف كامل الاحتياطيات في أفق 2028.

ويعزى هذا التناقص المتسارع في وتيرة العجز إلى عدة عوامل من بينها عنصرين أساسيين:

يكنم العنصر الأول في تراجع العامل الديمغرافي إلى حوالي 2,5 فقط من المنخرطين النشيطين لكل متقاعد، وذلك بسبب الاستقرار النسبي لعدد المنخرطين النشيطين، الذي لم يرتفع إلا بنسبة 15% خلال الخمسة عشرة سنة الأخيرة (2000-2015)، في حين أن عدد المتقاعدين ارتفع بأزيد من 160% خلال نفس الفترة، حيث انتقل من 120.000 متقاعد إلى 313.000 في أواخر 2015 ومن المنتظر أن يصل إلى ما يقارب 443 000 في أفق 2020؛

أما العنصر الثاني فيتجلى في الارتفاع الملحوظ الذي شهدته الأجور داخل القطاع العام، وكذا المنحى التصاعدي الذي تعرفه الترقية في الدرجة في الإدارة العمومية، بالإضافة إلى تزايد حصة الأطر ضمن المتقاعدين، مما يؤدي إلى ارتفاع هام في قيمة المعاشات. فعلى سبيل الإشارة، يبلغ المعاش المتوسط لمجموع متقاعدي الصندوق 6482 درهم في أواخر 2015، وإذا اقتصرنا على فوج المتقاعدين لسنة 2015 وحدها، ترتفع قيمة المعاش المتوسط إلى ما يناهز 8960 درهم، وقد تفوق هذه القيمة عتبة 11.000 درهم بالنسبة لفوج المتقاعدين لسنة 2020.

وفضلا عن ذلك، لم يعالج الإصلاح المقترح المقتضيات الخاصة بالتقاعد قبل السن القانوني للإحالة على المعاش التي تخول لكل موظف أو عون قضى

30 سنة من الخدمة الفعلية حق الحصول على معاش التقاعد وبدون أي شروط أو قيود. فإذا كان المعدل السنوي لحالات التقاعد قبل السن القانونية لم يتجاوز 1250 حالة خلال التسع سنوات الماضية (2006-2014)، فإنه قد ارتفع بشكل مفاجئ الى أزيد من 7500 حالة خلال سنة 2015 (85% منهم ينتمون الى قطاع التعليم).

وتكمن الانعكاسات السلبية للجوء الى التقاعد المبكر دون ضوابط محددة في تقليص أعداد الموارد البشرية لدى بعض القطاعات الحيوية، مثل التعليم والصحة، وكذا في تسريع مدة استنفاد احتياطات نظام المعاشات المدنية. فعلى سبيل المثال، وإذا أخذنا بعين الاعتبار وجود ما يناهز 93.600 من الموظفين يستوفون شرط قضاء أكثر من 30 سنة من الخدمة الفعلية، التي تمكنهم من اللجوء إلى التقاعد المبكر، فإن مغادرة 25% منهم فقط للوظيفة ستؤدي إلى انخفاض ديمومة النظام بأربع سنوات، ما سيترتب عنه نفاذ احتياطات الصندوق سنة 2024 عوض سنة 2028.

واعتبارا لهذه الاكراهات، فقد كان من الأجدى وضع قاعدة ملزمة بأن لا تتم تصفية المعاش إلا عند بلوغ حد السن القانوني للتقاعد، كما هو معمول به حاليا في نظام التقاعد التابع للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أو باعتماد تخفيض مناسب بشكل يحافظ على حيادية العملية بالنسبة للنظام.

وفي مجال آخر نلفت انتباه السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين أن احتياطات صناديق التقاعد تُكوّن مصدرا هاما لتمويل الاقتصاد، ذلك أن انخفاض أو استنفاد احتياطات الصندوق المغربي للتقاعد قد تنتج عنه آثار وخيمة على تمويل الخزينة والأسواق المالية.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون؛

إن المجلس يعرب على قناعاته الراسخة بأن إصلاح منظومة التقاعد ليس بالأمر المستحيل شريطة انخراط جميع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين في هذا الورش الحيوي، ذلك أن الإصلاحات المقياسية المقترحة، وإن كانت ملحة ومستعجلة، تظل غير كافية، ولا يمكن أن تشكل سوى مرحلة أولية في إطار إصلاح شمولي لمنظومة التقاعد. ومن أجل ذلك، نهيب بجميع الفرقاء أن ينكبوا على هذه الاشكالية بكل العمق الذي تقتضيه، وأن يتم اعتماد إصلاحات جوهرية تقدم حلولا ناجعة وفعالة على المدى المتوسط والطويل، وتمكن من الحفاظ على منظومة التقاعد، والرفع من ديمومتها، وتخفيض ديونها الضمنية، مع مراعاة القدرة الشرائية للمنخرطين والمتقاعدين وظروف اشتغال العمال والموظفين.

وعلى صعيد آخر، فإن المجلس يسجل بارتياح الشروع في توسيع استفادة مجموعة من فئات القطاع الخاص من أنظمة التقاعد، وذلك من خلال إدراج مشروع قانون متعلق بنظام المعاشات الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، والذي سوف يعهد تدبيره للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون؛

قام المجلس، خلال شهر نونبر 2015، بنشر تقرير حول تدبير المنازعات القضائية للدولة، حيث وقف على أهمية المبالغ المالية المعنية بهذه المنازعات، وقدم أهم خلاصات المهمة الرقابية، التي سجلت غياب استراتيجية لتدبير منازعات الدولة على مستوياتها الأساسية، وهي الوقاية من المنازعات، واعتماد الحلول

البديلة لفضها، وتدبيرها. كما لاحظ المجلس عدم اللجوء إلى المسطرة التصالحية إلا في بعض الحالات الاستثنائية.

وقد تم الوقوف على الصعوبات التي تُحْدُ من نجاعة تدبير منازعات الدولة، من قبيل القانون المتقادم المنظم للوكالة القضائية للمملكة، والتموقع الحالي للوكالة في الخريطة الإدارية.

وبناء على ذلك، أوصى المجلس بضرورة التفكير في إعادة النظر في طبيعة ومكانة الوكالة القضائية للمملكة، وتوسيع صلاحياتها من أجل أن تتبوأ الموقع الذي يؤهلها للقيام بوظائف التنبيه، والإشراف على عمليات الصلح، وتوحيد استراتيجية الدفاع القضائي عن مصالح الدولة.

واعتباراً لأهمية المنازعات القضائية للجماعات المحلية، سواء من حيث عدد الملفات أو حجم المبالغ المالية موضوع النزاعات، يعتزم المجلس، بشراكة مع المجالس الجهوية للحسابات، إنجاز مهمة تقييمية حول تدبير هذه المنازعات.

على صعيد آخر، ووعياً بأهمية دور قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية ومكانته في إعداد وتنفيذ السياسات العمومية، أنجز المجلس الأعلى للحسابات مؤخراً مهمة تقييم لهذا القطاع حيث سينشر التقرير المتعلق بها في غضون الأسابيع القليلة القادمة.

وكما تعلمون، يتسم قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية بوزنه الاقتصادي وبحجمه المتنوع، كما توضح ذلك الإصدارات الدورية لوزارة الاقتصاد والمالية، إذ يتكون من 212 مؤسسة و44 مقولة عمومية بمساهمة مباشرة من الخزينة، و422 فرعاً ومساهمة عمومية. وقد سجلت أغلب مؤشرات القطاع منحا

تصاعديا، كما يدل على ذلك الحجم الإجمالي للاستثمار الذي وصل سنة 2015 إلى 76,5 مليار درهم، ورقم المعاملات الذي بلغ مع نهاية 2014 ما يزيد عن 198 مليار درهم، والقيمة المضافة بحوالي 72,7 مليار درهم، والتمويل الذاتي الذي يناهز 42,2 مليار درهم.

وقد خلصت الدراسة التقييمية المنجزة إلى الاستنتاجات والتوصيات التالية:

أولاً: الارتباط الدائم الذي يعرفه القطاع بميزانية الدولة، حيث بلغ مجموع تحويلات الموارد المالية لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية سنة 2014 ما قدره 34,1 مليار درهم، منها 3,6 مليار درهم في شكل رسوم شبه ضريبية. وفي المقابل، فإن تحويلات هذه الهيئات إلى خزينة الدولة عن نفس السنة لم تتجاوز 9,8 مليار درهم، يساهم فيها عدد ضئيل من المؤسسات والمقاولات العمومية كالمجمع الشريف للفوسفاط، وصندوق الإيداع والتدبير، وشركة اتصالات المغرب، والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، والمكتب الوطني للمطارات.

وتسجل محفظة المقاولات العمومية مردودية مالية ضعيفة، علما أن العديد من هذه المؤسسات توجد إما في مرحلة إعادة الهيكلة كالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وشركة الخطوط الجوية الملكية المغربية، أو أنها في فترة استثمارات مكثفة كالمكتب الوطني للسكك الحديدية والشركة الوطنية للطرق السيارة، أو أسندت إليها أو لفروعها مشاريع تدخل في إطار تفعيل السياسات القطاعية للدولة مثل العديد من المساهمات التابعة لصندوق الإيداع والتدبير.

ثانياً: يعاني قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية من مديونية مرتفعة، حيث بلغ حجمها سنة 2015 ما مجموعه 245,8 مليار درهم، وهو ما يمثل 25% من

الناتج الداخلي الخام، إضافة إلى ارتفاع هذه المديونية بوتيرة متزايدة، إذ بلغت نسبة ارتفاعها 64,4% فيما بين 2010 و2015.

وبالمقابل، فإن حجم متأخرات الضريبة على القيمة المضافة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية، كما سبق أن أشرت إلى ذلك بلغ مع نهاية 2015 حوالي 25,5 مليار درهم. وقد ترتب عن هذه الديون المتراكمة في حساب المقاولات العمومية ارتفاع اللجوء للاقتراض، حيث تقدر التحملات المالية المرتبطة بتمويل دين الضريبة على القيمة المضافة بما يناهز مليار درهم سنة 2015، و3,6 مليار درهم عن الفترة 2010-2015.

وفي هذا المجال، يوصي المجلس بالعمل بصفة تدريجية على تسوية الوضعية المالية للمقاولات العمومية الكبرى، وتقليل المخاطر، وتجنب تراكم متأخرات القروض والديون. وتدخّل في هذا الإطار ضرورة الإسراع بمعالجة تدبير الصندوق الداخلي للتقاعد التابع للمسؤولية المباشرة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والذي وصلت قيمة التزاماته في نهاية سنة 2015 إلى ما يناهز 19,7 مليار درهم، وذلك بتفويته لصالح إحدى المؤسسات المختصة على غرار المقاربة التي سلكتها أجهزة عمومية أخرى مثل المجمع الشريف للفوسفاط والمكتب الوطني للسكك الحديدية.

ثالثاً: تتجلى أهمية المؤسسات والمقاولات العمومية في بعدها الاستراتيجي، والذي يقتضي أن تمارس الدولة دورها في الوصاية على هذه المؤسسات والمقاولات من أجل ضمان أداء هذه الهيئات لمهامها بما يتماشى مع السياسات القطاعية المحددة من طرف الدولة.

ومن خلال الممارسة العملية، وخلافا للتجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، تم تسجيل عدم قدرة العديد من الوزارات القطاعية على وضع أسس حوار استراتيجي مع المؤسسات العمومية الخاضعة لوصايتها.

لذا، ولملائمة الرؤية الاستراتيجية للمقاولات المعنية مع توجهات السلطات العمومية، يوصي المجلس باعتماد سياسة إرادية تكمن في وضع خطة متكاملة وواضحة حول المؤسسات والمقاولات العمومية، تكون منسجمة مع الإطار الماكرو-اقتصادي للدولة والاستراتيجيات القطاعية، وتضع الأسس المرجعية لقيادة المحفظة العمومية، ومراقبتها، وملائمتها للوضعية الاقتصادية والمالية.

وقصد تكييفها مع المحيط الاقتصادي والتنافسي يتعين تحويل المؤسسات العمومية التجارية، كلما أمكن، إلى شركات مجهولة الاسم، وذلك قصد اعتماد أساليب جديدة في التدبير منها فتح المساهمة في الرأسمال، والتدبير المفوض، والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وقصد توفير الظروف المواتية لتحسين حكمة هذه الهيئات، يوصي المجلس بتحفيزها على التعاقد مع الدولة، بإيرامها للعقود-البرامج كلما أمكن ذلك، علما أن هذه العملية أبانت عن نجاعتها في التقارب مع الاستراتيجيات الوطنية وساهمت في ضبط التزامات الطرفين.

رابعا: فيما يتعلق بدور الدولة المساهمة، فإن خصوصيات الهيئات العمومية ذات الطابع التجاري تقتضي أن يتم تتبع أنشطتها ضمن بنية مختصة بمعزل عن المؤسسات الأخرى ذات الطابع الإداري.

وتتولى هذه البنية المختصة مهام تدبير المحفظة العمومية للدولة، ورصد وتقييم مؤشراتها وأدائها الاقتصادي والمالي، وعرض نتائجها بناء على المعايير المحاسبية الدولية، وكذا تقديم تقرير عن مختلف هذه المؤشرات بصفة دورية.

خامسا: رصدت الدراسة أيضا اختلالات تتعلق بعدم التحكم في توسيع المحفظة العمومية؛ حيث تم، خلال الفترة ما بين 2008 و2015، إحداث 25 مؤسسة عمومية جديدة، كما تمت المصادقة على إحداث 184 فرعا ومساهمة مالية.

وتتخذ غالبا قرارات إحداث المقاولات العمومية، حسب كل حالة على حدة، في غياب مقاربة مندمجة نابغة من رؤية شمولية ومنسجمة.

ويعتبر عدم التحكم في توسيع المحفظة العمومية مصدر العديد من أوجه تداخل الاختصاصات بين الدولة والمؤسسات العمومية، مما يؤدي إلى توزيع غير ملائم للموارد العمومية وزيادة مستوى التكاليف والتحملات.

وفي هذا الصدد، يوصي المجلس القيام بدراسة جدوى توقعية، كلما تعلق الأمر بإحداث مقاولات عمومية أو فروع جديدة للتأكد من مدى القيمة المضافة لهذه المبادرة.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون؛

يقوم المجلس حاليا بإنهاء دراسة موضوعاتية حول منظومة الوظيفة العمومية ببلادنا. وتتناول هذه الدراسة تشخيصا لواقع الإدارة، وتتطرق لحصيلة أهم الإصلاحات التي عرفت ببلادنا في هذا المجال، وللإشكالات التي تحول دون بلوغ الغايات المرجوة. كما تقدم الدراسة، في كل محور من محاورها، نماذج من التجارب الدولية الناجحة التي يمكن أن تُقْتَبَس منها السلطات المعنية بعض

الحلول عند بلورة مشاريع إصلاح نظام الوظيفة العمومية. وأود فيما يلي أن أعرض لأهم الخلاصات الأولية التي توصل إليها المجلس من خلال هذه الدراسة:

ففيما يخص الوضعية الراهنة للوظيفة العمومية للدولة، فقد بلغ عدد الموظفين العموميين المدنيين سنة 2015 أزيد من 585.500 موظفا، يتركز أكثر من 90% منهم في خمسة قطاعات عمومية وهي: قطاعات التعليم والداخلية والصحة والعدل والمالية.

كما أن توزيع الموظفين على الصعيد الوطني لا يستجيب لأي منطق اقتصادي أو ديموغرافي. مع ظاهرة تركيز الموظفين في بعض الجهات (الرباط والجنوب) على حساب أخرى (طنجة - تطوان ودكالة - عبدة). كما لوحظ أيضا ضعف في ترشيد استعمال أعداد الموظفين ببعض القطاعات كالتعليم مثلا (2.037 موظف في 16 أكاديمية جهوية، و7.686 موظف في 63 نيابة، و2.364 موظف في وضعية إلحاق أو استيداع، و210 موظفا في وضعية تفرغ نقابي).

وتعاني الوظيفة العمومية من ظاهرة الغياب، حيث سجلت سنة 2014، في قطاع التعليم فقط، على سبيل المثال، ما مجموعه 636.400 يوم غياب (مبرر وغير مبرر)، وهو ما يعادل تقريبا غياب 4000 مدرسا طوال السنة الدراسية.

وخلال الفترة 2008-2015، ارتفعت كتلة الأجور بنسبة 47% في حين أن أعداد الموظفين تزايدت بنسبة 8,5%. كما ارتفع معدل الأجر الشهري في نفس الفترة من 5.333 درهم إلى 7.381 درهم. وبالتالي فإن النسبة السنوية لارتفاع كتلة الأجور ما بين 2008 و2015 وصلت إلى 5,6%، حيث بلغت سنة 2015 ما يناهز 120 مليار درهم باحتساب مساهمات الدولة في أنظمة التقاعد ومنظمات الاحتياط الاجتماعي.

وتجمع التقارير والأبحاث الميدانية الصادرة عن منظمات وطنية ودولية على أن مستوى الخدمات العمومية المقدمة لا يزال بعيدا عن معايير الحكامة التي وضعها الدستور، حيث لا يزال المواطن خاصة في المجال القروي والمناطق النائية يواجه صعوبات في الولوج للمرفق العمومي.

وتجدر الإشارة إلى أن مسألة إصلاح وتحديث الإدارة العمومية قد استرعت اهتمام الحكومات المتعاقبة. ومن أهم ما سجله المجلس بهذا الصدد، كون المبادرات الإصلاحية ظلت متفرقة ومفتقدة للاستمرارية، نظرا لغياب استراتيجية واضحة ومحددة النتائج، وانعدام الجدولة الزمنية لتتبع تنزيلها. وتبقى النتائج المحققة على مستوى الفعالية والنجاعة دون الحد المطلوب.

وتستعرض الدراسة أهم المبادرات الإصلاحية في هذا المجال، منذ نهاية التسعينيات إلى اليوم، وخاصة برنامج دعم إصلاح الإدارة العمومية الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، بقيمة إجمالية بلغت 9,6 مليار درهم، وهو برنامج أنجز على أربع مراحل امتدت ما بين سنتي 2003 و2011.

وتبين للمجلس على إثر هذه الدراسة أن حصيلة هذا البرنامج لم تحدث التغيير المنشود داخل الإدارة المغربية. فباستثناء تعميم المباراة للتوظيف، لم تجد باقي الإجراءات بعد طريقها نحو التطبيق.

وتتجلى أهم الخلاصات، في هذا الشأن، في أن إصلاح سياسات التوظيف والتكوين والتقييم والترقية لا يمكن أن يتم بمعزل عن إصلاح منظومة الأجور، ارتباطا بالأنظمة الأساسية، والتي لم تعرف بدورها أي إصلاح جوهري منذ سنة 1973.

وبفعل الإجراءات المتوالية التي عرفتها منظومة الأجور، استجابة للمطالب الفئوية للموظفين، اختل التوازن بين مكوناتها المتمثلة في الراتب الأساسي والتعويضات، وأصبحت معقدة وغير عادلة. وهكذا، أصبح الراتب الأساسي مكونا هامشيا من أجر الموظف، بفعل الزيادات التي عرفتها مختلف التعويضات الخاصة بكل فئة، حسب النظام الأساسي الذي تنتمي إليه. كما أن هذه المنظومة، باعتمادها على الأنظمة الأساسية، أصبحت متجاوزة نظرا لكونها لا تميز الموظفين ذوي الكفاءات، ولا تحفز على التنافس والجدية وروح المبادرة.

وبالإضافة إلى تعقيدات منظومة الأجور، تظل عمليات التوظيف والتقييم والترقية بعيدة عن منطق التدبير الفعال، حيث تفتقد الإدارات العمومية لرؤية واضحة لعمليات التوظيف، في غياب تدبير توقعي للوظائف والكفاءات. كما أن الترقية أصبحت تكتسي طابعا تلقائيا دون ارتباط بالكفاءة أو تحسن في مردودية الموظف أو المرفق الإداري. وعلى سبيل المثال، همت عملية الترقى في الدرجة سنة 2013 ما مجموعه 83.041 موظفا، بأثر مالي فاق 4 مليار درهما.

وعلى ضوء الملاحظات التي وقف عليها المجلس، سيقدم التقرير المتعلق بهذه المهمة، والذي سينشر بمجرد استيفاء مسطرة التواجهية، بعض التوصيات التي نتمنى أن يتم التعامل معها بإيجابية من مختلف الأطراف المعنية خدمة للمصلحة العليا للبلاد.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون

لقد أعد المجلس تقريرا حول تدبير الكوارث الطبيعية انصب على الإطار القانوني والمؤسسي، وعلى تقييم دورة تدبير أخطار الفيضانات وحرائق الغابات والزلازل والجراد، حيث تم من خلال هذا التقرير تقييم التدابير المتخذة للوقاية من

الكوارث موضوع الدراسة، ومدى جاهزية بلادنا لمواجهتها في حالة وقوعها. ومن أهم الملاحظات التي سجلها المجلس، في هذا الإطار، كون تدبير المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية يظل قطاعيا وموجها أساسا نحو إدارة الأزمات عند ظهورها، بدل اتباع مقاربة متكاملة للوقاية منها والحد من آثارها. كما أن النصوص القانونية التي تعالج القضايا المتعلقة بتدبير المخاطر قد تم إعدادها للاستجابة لحاجيات معينة، ولم توضع في إطار رؤية شاملة تؤسس لاستراتيجية منسجمة للوقاية ومكافحة الكوارث. إضافة إلى ذلك، يَطْرَحُ تعدد المتدخلين مشكل التنسيق بين الإدارات والهيئات المعنية.

وقد خلص المجلس إلى ضرورة خلق هيئة وطنية تكون مهمتها الأساسية وضع استراتيجية مندمجة ومتعددة الأبعاد لتدبير المخاطر، تأخذ بعين الاعتبار جميع مراحل التدبير، انطلاقا من الوقاية والتخفيف من أثر الكوارث، إلى السيطرة وإعادة التأهيل، وضرورة التنسيق بين مختلف المتدخلين.

وسينشر هذا التقرير في الأيام القليلة القادمة إن شاء الله.

من جهة أخرى، قام المجلس بإعداد تقرير حول منظومة المخزونات الاحتياطية المتعلقة بالمواد الأساسية ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني والأمن الصحي والغذائي للمواطنين.

ويتطرق هذا التقرير إلى تقييم المنظومة الوطنية لتأمين التزود من المواد البترولية، وبعض المواد الغذائية كالدقيق والسكر، وكذا المواد الطبية. وبهذا الخصوص، تم تحليل هذه المنظومة ومقارنتها بأفضل الممارسات على الصعيد الدولي، مما أفضى إلى رصد مجموعة من النقائص، تهم أساسا ضعف الترسانة

القانونية المتعلقة بها، وعدم مواكبتها للتطورات التي شهدتها المجالات المرتبطة بالمواد المذكورة، وكذا عدم ملاءمتها لطبيعة هذه المواد.

كما تم الوقوف على نقص بنيوي في كميات المخزونات الاحتياطية المتوفرة وطاقات التخزين، بالنسبة للمواد البترولية وكذا مشتقات الدم، بالإضافة إلى محدودية الجهود المبذولة في مجال التتبع والمراقبة لتجاوز هذه الوضعية.

وقد قام المجلس بإصدار مجموعة من التوصيات تتعلق إجمالاً بملائمة الإطار القانوني المتعلق بالمخزونات الاحتياطية، وتطوير الاستثمار في طاقات التخزين من أجل تدارك النقص المسجل، وكذا تحسين طرق تتبع هذه المخزونات.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون

لقد سبق وأن تطرقنا في عرضنا أمامكم في السنة الماضية إلى أهمية مجال الترويج الاقتصادي، وإلى تدخلات المجلس الأعلى للحسابات فيما يتعلق بمراقبة الأجهزة العاملة داخل هذا الميدان.

ومن أجل استخلاص الدروس من المهمات الرقابية التي تم إنجازها على مدى السنوات الثلاث الماضية والتي شملت أزيد من 10 مؤسسات عمومية مختصة في مجالات الترويج الاقتصادي، أعد المجلس دراسة موضوعاتية تركيبية وشاملة حول مدى فاعلية سياسة الترويج الاقتصادي لبلادنا، والتي سيتم نشرها قريباً.

وقد واصل المجلس خلال السنة المنصرمة ممارسة مختلف الاختصاصات الموكولة له قانوناً، القضائية منها وغير القضائية. فعلى مستوى الاختصاصات غير القضائية، والتي تتكون أساساً من مراقبة تدبير الأجهزة العمومية، شملت مراقبة المجلس عدة قطاعات.

وهكذا، تم إنجاز ثلاث مهمات رقابية تتعلق بقطاع النقل، همت كل من مديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية، وتفويض نظام تدبير رخص السياقة والبطائق الرمادية، إضافة إلى تدبير المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق.

كما قام المجلس بمراقبة مؤسستين، بعلاقة مع قطاع الإسكان والإنعاش العقاري، وهما شركة العمران تامسنا وشركة التهيئة الرياض.

وعرف التقرير السنوي الذي أصدره المجلس الأعلى للحسابات إدراج نتائج مراقبة بعض الأجهزة الهامة من قبيل المعهد الوطني للبحث الزراعي، ومديرية الأرصاد الجوية الوطنية.

وقد أنهى المجلس إنجاز مهمات رقابية هامة سيتم نشرها لاحقا، كتلك المتعلقة بمراقبة:

- صندوق الإيداع والتدبير؛

- بريد المغرب؛

- الشركة المغربية للهندسة السياحية.

وسيستمر المجلس في إيلاء الأهمية لاختصاصه في مجال مراقبة التسيير، حيث يقوم حاليا بإنجاز مهمات بعدة مؤسسات استراتيجية، من بينها:

- المجمع الشريف للفوسفاط؛

- المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب؛

- المكتب الوطني للسكك الحديدية؛

- والقرض الفلاحي للمغرب.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون

علاوة على الاختصاصات المتعلقة بمراقبة الأجهزة والبرامج العمومية، أناط دستور المملكة بالمجلس الأعلى للحسابات اختصاصات أخرى منها مراقبة وتتبع التصاريح الإجبارية بالامتلاكات، وكذا مراقبة حسابات الأحزاب السياسية وفحص النفقات المتعلقة بالعمليات الانتخابية.

في هذا الصدد، سبق للمجلس وأن نشر تقريرا حول تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها. كما يواصل المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات تلقي وتتبع التصاريح الإجبارية بالامتلاكات، حيث وصل مجموع التصاريح المودعة 1240 تصريحا على المستوى المركزي و7583 على المستوى الجهوي خلال سنة 2014. كما قامت المحاكم المالية بإحالة ملفات المزمين الذين أخلوا بواجب التصريح على الجهات المختصة قصد اتخاذ التدابير اللازمة.

على صعيد آخر، ومن أجل إيلاء الأهمية اللازمة لمراقبة الإعانات التي تمنحها الأجهزة العمومية لمختلف جمعيات المجتمع المدني، أنجز المجلس دراسة حول هذا القطاع، وقام بناء على ذلك ببرمجة مراقبة بعض الجمعيات التي استفادت من الدعم العمومي، والتي تتوزع على عدد من جهات المملكة.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون

إلى جانب المجلس الأعلى للحسابات، تمارس المجالس الجهوية للحسابات نفس الاختصاصات إزاء المالية العامة المحلية. ويخصص التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات لكل مجلس جهوي كتابا خاصا به يقدم حصيلة أعماله.

ولمواكبة تنزيل الجهوية الموسعة ودخول التقسيم الجهوي الجديد للمملكة حيز التنفيذ، تم إحداث أربع مجالس جهوية جديدة للحسابات، بدأ العمل في ثلاثة منها، في كل من بني ملال والرشيدية وكلميم، فيما سوف تتم إقامة المجلس الجهوي للحسابات لجهة الداخلة-وادي الذهب بمجرد الانتهاء من إعداد المقر المخصص له. وهكذا، أصبحت بلادنا تتوفر على 12 مجلسا جهويا للحسابات تغطي كل جهات المملكة.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون

إذا كان الحيز الهام من هذا العرض قد خصص لبعض المواضيع التي نعتبرها هامة، في ارتباط مع الاختصاصات الرقابية غير القضائية للمحاكم المالية، فإنه لا يفوتني أن أذكر أن هذه المحاكم لا تغفل ممارسة الاختصاصات القضائية الموكولة لها قانونا.

وهكذا، قامت المحاكم المالية خلال سنة 2014 بإصدار 43 قرارا وحكما في مجال التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية. كما قامت النيابة العامة بتحريك المتابعة أمام المحاكم المالية في حق 46 مسؤولا وعونا. وقد قام المجلس خلال سنة 2015 بنشر نماذج من القرارات المتعلقة بهذا الاختصاص.

أما ميدان البت في حسابات المحاسبين العموميين، فقد عرف إصدار ما مجموعه 1194 قرارا وحكما. وقد تميز هذا الاختصاص خلال السنة الماضية بإحداث غرفة مختصة على مستوى المجلس الأعلى للحسابات، تم تمكينها من الموارد البشرية الضرورية. الأمر الذي سمح لها بتبني مقاربة جديدة تنبني على المراقبة المندمجة التي لم تعد تكتفي بالمراقبة المستندية لحساب المحاسب العمومي، بل تستهدف، كذلك، التأكد من حقيقة إنجاز العمليات على أرض الواقع.

وإضافة إلى إصدار عدد من القرارات فيما يتعلق بمسؤولية المحاسبين العموميين، أدى عمل هذه الغرفة إلى رصد اختلالات تكتسي طابعا جنائيا تمت إحالتها على السيد وزير العدل، وإلى الوقوف على بعض الحالات التي قد تستوجب متابعات في ميدان التأديب المالي والتي مازالت المسطرة جارية بشأنها.

كما يتوفر المجلس على غرفة تختص في استئناف الأحكام الصادرة عن المجالس الجهوية للحسابات، والتي أصدرت خلال سنتي 2014 و2015 خمسين (50) قرارا استئنافيا، في حين لا زال ثلاثون (30) ملفا راجعا سيتم البت فيها خلال هذه السنة.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون

من بين الأوراق التي تنتظر المجلس الأعلى للحسابات، تنزيل القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية، خاصة في أحكامه التي أناطت بهذا المجلس مهام التصديق على حسابات الدولة، حيث بادر المجلس إلى تكوين فرق عمل بهدف دعم الكفاءات وتوفير المرجعيات العلمية والعملية أخذا بالتجارب الرائدة في هذا الشأن. ويعتزم المجلس، بهذا الخصوص، عقد شراكات مؤسسية في إطار التوأمة مع مجموعة من هيئات الرقابة العليا للمالية العمومية بالاتحاد الأوروبي، وذلك قصد وضع المعايير اللازمة واعتماد المنهجية الملائمة لواقع المرافق العمومية التي ستخضع حساباتها لعمليات التصديق.

ولممارسة كل اختصاصاته وفق المعايير المعمول بها، يقوم المجلس بتنمية قدراته البشرية بكفاءات جديدة تستهدف تخصصات معينة، بناء على تحديد للحاجيات يرمي إلى إحداث تنويع في الموارد البشرية، من حيث مسارات تكوينها الأصلي، وذلك بغية تحقيق تكامل نوعي بين القضاة العاملين وبين أولئك المزمع توظيفهم.

وفي ختام هذا العرض، أود أن أشيد، مرة أخرى، بالتعاون الجدي والبناء القائم بين السلطة التشريعية والمجلس في مختلف مجالات الرقابة على المالية العمومية، كما أغتنم هذه الفرصة لأجدد الشكر للحكومة على دعمها المتواصل، قصد توفير الظروف المواتية للمجلس، والتي تسمح له بأن يلعب أدواره الدستورية كاملة، هدفنا جميعا خدمة الصالح العام، والحرص على التقيد بمبادئ وقيم الحكامة الرشيدة، والارتقاء ببلادنا إلى مصاف الدول الرائدة في هذا الميدان.

إن بلادنا اليوم، وبالرغم من التحديات التي يفرضها المحيط الدولي والجهوي البالغ التعقيد، يمكنها أن تفتخر بالمكاسب التي أنجزتها في مسار تجربتها الديمقراطية والحفاظ على أمنها واستقرارها وتحسين جبهتها الداخلية. كما أن مغرب اليوم يسير بخطى ثابتة لتحقيق طموحاته في تنويع وتعزيز نموجه التنموي الذي أبدعه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وتنخرط فيه مختلف مكونات الشعب المغربي.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير أمتنا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.